القرار ٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بشأن بعثة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص[١١٧]،

وإذ يلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في إعداد مجموعة من الأفكار كأساس للتوصل الى اتفاق إطاري شامل متفق عليه بشأن قبرص،

وإذ يلاحظ مع القلق المصاعب التي صودفت في استكمال هذا العمل،

وإذ يأسف لأنه لم يتسن عقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المتوخى في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١[١١٦]،

١ - يثني على الأمين العام لما بذله من جهود أثناء الأشهر القليلة الماضية ويؤيد تقريره وملاحظاته؛

٢ - يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن قبرص؛

٣ - يؤكد من جديد أيضا موقفه بشأن مسألة قبرص، الذي أُعرب عنه مؤخرا في القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ وبما يتمشى مع الاتفاقين رفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧[١١١] و ١٩٧٩[١١٢] الموقعين بين الطرفين في قبرص، والقائل بأن المبادئ الأساسية لتحقيق تسوية في قبرص هي سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها واستبعاد الاتحاد كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر وأي شكل من التجزئة أو الانفصال وإقرار ترتيب دستوري جديد لقبرص يكفل رفاه وأمن الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية وإقامة اتحاد فيدرالي يضم طائفتين ومنطقتين؛

٤ - يؤكد من جديد كذلك أن موقفه بشأن حل مشكلة قبرص يقوم على أساس قيام دولة قبرص واحدة تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة السياسية، كما حددها الأمين العام في الفقرة الحادية عشرة من المرفق الأول لتقريره المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠[١١٨]؛

٥ - يطلب الى الأطراف التقيد تماما بهذه المبادئ والتفاوض في إطارها دون الزج بمفاهيم تختلف معها؛

٦ - يؤكد من جديد أن الأمين العام يقوم ببعثة مساعيه الحميدة مع الطائفتين اللتين تشتركان في العملية على قدم المساواة؛

٧ - يؤيد اعتزام الأمين العام استئناف المناقشات في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر مع الطرفين في قبرص وتركيا واليونان لاستكمال مجموعة الأفكار بشأن اتفاق إطاري شامل؛

٨ - يرى أن عقد اجتماع دولي رفيع المستوى برئاسة الأمين العام تشترك فيه الطائفتان وتركيا واليونان يمثل آلية فعالة لعقد اتفاق إطاري شامل بشأن قبرص؛

93-41585

٩ - يطلب الى زعماء الطائفتين وتركيا واليونان التعاون تعاونا تاما مع الأمين العام وممثليه حتى يتسنى عقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى قبل نهاية العام الحالي؛

١٠ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عما إذا كان قد تم إحراز تقدم كاف لعقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى وأن يحيل الى المجلس، إذا كانت الظروف غير مواتية، مجموعة الأفكار بالصيغة التي ستوضع بها في ذلك الحين مع تقديره للحالة.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٣

مقررات

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وبعد أن أجرى مجلس الأمن مشاورات، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي، نيابة عن أعضاء المجلس، الى وسائط الإعلام، بصدد البند المعنون "الحالة في قبرص"[١١٩]:

"على ضوء المناقشة التي دارت في المشاورات غير الرسمية بين أعضاء مجلس الأمن، جرى التوصل الى أن المجلس لا يوجد به حاليا الاتفاق اللازم لاتخاذ قرار بشأن إحداث تغيير في تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. وقد وافق أعضاء المجلس على إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض العاجل".

وفي الجلسة ٣٠٢٢، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي تركيا وقبرص وكندا واليونان الى الاشتراك، دون أن يكون لهم حق التصويت، في مناقشة البند المعنون: "الحالة في قبرص: تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/23263 و Add.1)"[٧٧].

وفي الجلسة ذاتها، قرر المجلس أيضا توجيه دعوة الى السيد عثمان إرتوغ بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

القرار ٧٢٣ (١٩٩١) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١[١٢٠]،

وإذ يحيط علما أيضا بتوصية الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لفترة أخرى مدتها ستة أشهر،

وإذ يلاحظ موافقة حكومة قبرص على أن من الضروري، نظرا للظروف السائدة في الجزيرة، إبقاء القوة في قبرص بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،